

كتب وقرائات

يتضمن هذا الباب ثلاث مراجعات كتب:

(١) تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠١٠  
الشباب في مصر — بناء مستقبلنا

(٢) ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم

(٣) حديث الاقتصاد: كيفية استخدام المحادثة

# تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠١٠ الشباب في مصر - بناء مستقبلنا

(القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ معهد التخطيط القومي، ٢٠١٠).

## محمد سمير مصطفى

أستاذ الاقتصاد في معهد التخطيط القومي، القاهرة.

وظّفت من أجلها مسوح خاصة تمّ إعدادها بسمات خاصة تمكّن أصحاب القرار والباحثين من قراءة الوضع. لكن أهم ما يفتقده القارئ والباحث هو غياب خريطة طريق لتتبع مسار التقرير والنظر إلى بنائه وأفكاره وتحليلاته التي استندت إليها أبرز الاتجاهات التي قدمها.

٣ - لقد أصبح تقرير التنمية البشرية المصري عبر تاريخه الطويل تقليداً راسخاً يستوجب تشكيل لجنة استشارية لمراجعة موضوعاته وأفكاره، وفحص حججه والسياسات والإجراءات التي يقترحها كلّ إصدار، لكن التقرير اكتفى بفريق المعدّين والمنسقة وبضعة من القراء أو المحكّمين.

٤ - عادة ما تحمل عناوين التقارير العلمية القطرية والدولية همّاً عاماً، هو مزيج من الأهداف المحدّدة، لكن عنوان التقرير هو مزيج من «توجّه السياسة» بطعم الشعارات، وعلى سبيل المقارنة نذكر بعض عناوين «تقرير التنمية الدولية» الذي يصدره البنك الدولي، مثل:

احتفل مؤخراً بإطلاق تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠١٠، الذي صدر تحت عنوان رئيسي هو: «الشباب في مصر - بناء مستقبلنا»، ونقدم في ما يلي أهم ملاحظتنا على هذا التقرير من الوجهتين الإجرائية والموضوعية.

## أولاً: ملاحظات إجرائية

١ - خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠١٠)، ومنذ شرع معهد التخطيط القومي في القاهرة في إصدار تقرير «مصر: التنمية البشرية»، ومروراً بأحد عشر تقريراً، كان من المتوقع أن تشكّل هيئة التقرير شبكة قطرية، لها روابط إقليمية للمعلومات وتدقيق الإحصائيات والمؤشرات المستقاة من المسوح الدورية التي تتباين المناهج المستخدمة في إعداد إحصائياتها أحياناً. لكن هذا لم يحدث.

٢ - يضمّ التقرير طائفة عريضة من الموضوعات التي انطوت على تشخيص للمشاكل وقراءة للتحديات، ومادة تحليلية

القومية لوضع إطار متطور للمؤهلات، وكذا الجهود غير الحكومية في التعليم الفني والتدريب المهني. إن هذا الإخفاق في النظام التعليمي ومخرجات مهاراته هو الذي أفرز هذه الأعداد الهائلة في شوارع مصر من الباعة الجائلين والعمالة الهامشية على مختلف أنواعها. إن ما كان يجب أن يتضمنه التقرير هو أولاً توضيح أية أنماط من العمالة المنتجة، تلك التي تتطلب القليل من رأس المال، وتحتاج إلى القدرات التنظيمية والمهارات التسويقية التي ما زال يفتقر إليها الكثير من الشباب، وثانياً ماذا يمكن أن يفعل هؤلاء الشباب الذين يبحثون عن الوظائف خلال الفترة اللازمة لاستشفاء النظام التعليمي من علله الحالية، أي خلال الفترة الانتقالية؟

٢ - يذكر التقرير (في الصفحة ٨٦) أن شباب الريف يشكّلون ٨٥ بالمئة من عدد الشباب الفقير في مصر، ويفسر معدّو التقرير ذلك بالحرمان من خدمات البنية الأساسية والحصول على التعليم، ما يبرّر ميلهم الشديد إلى الهجرة من الريف إلى الحضر. ويصرّ التقرير على تجاهل اندفاع الشباب الريفي الفقير إلى الهجرة غير المنظّمة، وهي موت من أجل الحياة (هناك ٥٠٠ لقوا حتفهم في عام ٢٠٠٩، إلى جانب ٥٠٠ من المفقودين).

٣ - ويستمرّ هذا التجاهل لظاهرة الهجرة غير المنظّمة حتّى في مناقشة التقرير للتحوّلات في حياة الشباب: الفرص والقدرات والمخاطر (في الفصل الثالث) عندما يتحدث عن ظاهرة الهجرة بشكل مبتسر للغاية دون الإشارة من قريب أو بعيد

- تشكيل الجغرافيا البيئية.

- دفع الزراعة إلى الإمام.

٥ - من المعروف أن صفحتي الغلاف هما أكثر جذباً للانتباه من الصفحات الداخلية، لكن الغلاف بصفحتيه في التقرير الحالي كان ساذجاً وضعيفاً، كأنه موجّه إلى الأطفال والناشئة في إحدى مجلاتهم، وغابت عنه الدلالة والتأثير القويين.

## ثانياً: ملاحظات موضوعية

١ - عبر عقود طويلة، منذ بداية الأربعينيات، كانت مصر مورداً له وزنه للمهن المختلفة من أوساط الشباب، وعلى سبيل الذكر لا الحصر نذكر: مدرّسي التعليم الأساسي، وعمال البناء والتشييد، وعمال الصناعة، والنقاشين، والنجارين، والمحاسبين، وشباب الحرف المختلفة... إلخ، وكانت أسواق العمل في البلدان العربية مفتوحة للعمالة المصرية الشابة قبل أن يأتي الوافدون من أسواق شبه الجزيرة الهندية (الهند - باكستان - بنغلادش - سريلانكا) والفيليبين وغيرهم من العمالة الآسيوية. الآن، غزت العمالة الآسيوية أسواق العمل الخليجية وغيرها، لعدة أسباب، منها الكفاءة ورخص الأجور، وأسباب أخرى. والتقرير يضيء العوامل وراء ذلك، وهي عجز النظام التعليمي في مصر عن توفير المهارات المطلوبة لهذه الأسواق، بسبب تعظيمه عدد الطلاب الذي يتخرّجون في التعليم على كافة المستويات، دون التركيز بدرجة كبيرة على المهارات، وإلى أي مدى يمكن أن تكون مفيدة لأسواق العمل!! وقد نجح التقرير في رصد الجهود

كافة البرامج المتعلقة بالشباب.

٥ - يعدّ وضع التقرير أساساً يعتدّ به للقيم الاجتماعية والاتجاهات السياسية السائدة بين الشباب وفقاً للمسح الاجتماعي للقيم، وكنا نتمنى أن تشكّل نتائج هذا المسح الدليل لفهم محتوى وخصائص شخصية الشاب المصري، وهي تصلح مادة أساسية لبناء المؤسسات اللازمة للمشاركة الفعالة لشباب مصر، بدلاً من عقد المقارنة وأوجه الشبه بين مجالس الشباب التركية ومراكز الشباب المصرية، وأثرها في تعبئة وطاقات الشباب في مصر.

**وخلاصة القول،** إن التقرير يتضمّن جهداً يعتدّ به، لكن بنية التقرير مبعثرة على جبهة عريضة وموضوعات شتى. وكان الأجدر أن تنطلق من تصوّر استراتيجي طويل المدى لمستقبل الشباب في مصر، يتم من خلاله تصوّر السياسات والبرامج والمشروعات الهادفة إلى الارتقاء بالشباب وحلّ مشاكله وتعبئة جهوده ■

إلى الظاهرة على أنّها مؤامرة للصمت عندما يصبح الإفصاح ضرورة من أجل العلاج والحلّ، رغم أنّه يشير إليها (في الإطار الرقم ٦٠٤).

وفي هذا السياق، كان من الممكن الحديث عن آلية الصناعات الريفية الصغيرة (Cottage Industries) لاستيعاب فقراء الشباب الريفي، وخلق الوظائف لهم، وتنمية دخولهم، ودعم الاقتصاد الريفي، في ضوء معدلات البطالة العالية.

٤ - يشير التقرير إلى أن استيراد النظم التي تستند إلى الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية لبلدان أخرى هو عديم الفاعلية في مصر، ويتطلب كثيراً من عمليات التطوير والمواءمة بما يتناسب مع الظروف المحلية. كما عرض لتجربة المجلس القومي للشباب التي تحاكي التجربة التركية الناجحة في مصر، واقترح ضرورة حوكمة تلك الأجهزة واشتراكها في عمليات تخطيط وصنع القرارات وتنفيذ